ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

التأثيرات السلبية للفساد على حقوق الإنسان

إعداد
علي محمد

تحرير
شريف عبد الحميد

مقدمة

يُعرف الفساد بإنه "إساءة استعمال سلطة بغرض تحقيق مكاسب شخصية" وفقا لمنظمة الشفافية الدولية، وبجانب الطبيعة غير الأخلاقية للفساد، فإن انتشاره يؤثر على طائفة واسعة من حقوق الإنسان، لاسيما الحقوق المدنية والسياسة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذا الحق في التنمية، فوفقا لبعض التقديرات فهناك نحو تريليون دولار تدفع سنوية كرشاوي لإساءة استخدام سلطة معينة أو التمتع بمزايا تقوض من مبادئ المساواة وعدم التمييز وهما مبدئين يقعا في صميم حقوق الإنسان. حيث يؤثر الفساد على الفقراء بشكل غير متناسب، بسبب عجزهم عن تغيير الوضع الراهن وعدم قدرتهم على دفع الرشاوى والهبات، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم المساواة التي تقوض إعمال حقوق الإنسان.

كما تُكلف الجرائم المتعلقة بالفساد الدول النامية نحو 1.6 تريليون سنويا وهو ما يؤثر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لاسيما الهدف 16، الخاص بالسلام والعدل والمؤسسات القوية والتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد، حيث تقلص هذه الجرائم من جهود الحكومات في توفير الموارد التي تلبي الحاجات الأساسية للأفراد.

وفي يوليو 2021 اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار 7/47 بشأن التأثير السلبي للفساد على التمتع بحقوق الإنسان والذي أكد على العلاقة الوثيقة بين تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الفساد لاسيما على الصعيد المحلي، وإن لتطبيق مبادئ الحُوكمة الرشيدة والديمقراطية وسيادة القانون أثر بالغ نحو كبح جماح الفساد ومحاربته، وقد سلم القرار بإن الفساد يعلو ضرره في أوقات الأزمات مثلما هو الحال في ظل جائحة فيروس كورونا.

وتقدم مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** هذا التقرير على هامش حلقة النقاش بين الدورات بشأن التحديات والممارسات الجيدة في مجال منع الفساد وتداعيات الفساد على التمتع بحقوق الإنسان في سياق جائحة فيروس كورونا. وتأمل مؤسسة ماعت أن تلقي توصياتها والمواضيع التي ركزت عليها في هذا التقرير الموجز آذان صاغية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليساهموا بفاعلية في مكافحة الفساد سواء على المستوي الدولي أو الوطني.

أولاً: الحقوق المدنية والسياسة

لاستفحال الفساد داخل الدول الأعضاء تداعيات بالغة على الحقوق المدنية والسياسة فيمكن لسوء استخدام الأموال العامة على أن يؤثر علي الحق في المحاكمة العادلة، كما يقوض استشراء الفساد من مبادئ المساواة وعدم التمييز وهي مبادئ أساسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان [1]. بالإضافة إلي تقليص الحق في المشاركة السياسة والعامة وتزايد وتيرة استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان وإعاقة الوصول للمعلومات بما يفاقم من ممارسات الفساد وانعدام الشفافية.

1. الحق في المحاكمة العادلة

يقوض تزايد معدلات الفساد في النظام القضائي سيادة القانون، ويجعل قدرة الجهاز القضائي على حماية حقوق الإنسان بعيدا المنال[2]. ويفرض مزيد من القيود علي الحق في المحاكمة العادلة التي يكفلها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ويشمل الحق في المحاكمة العادلة طائفة واسعة من الحقوق الإجرائية بما في ذلك الحصول على محاكمة عادلة من قاض طبيعي ومستقل، والحق في الاستعانة بمحام. فعندما ينتشر الفساد في يتعلق بتعيين القضاة والذين من المفترض استقلاليتهم[3]. فإنه يقوض استقلالية القضاء وحياده ونزاهته، من خلال الأحكام بالغة الجور التي يصدرها القضاة تعسفيا، بجانب تبرئة بعض المتهمين في قضايا قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين، ما يؤد إلى سيادة الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة واتساع الحلقة المفرغة من انعدام الثقة بين طائفة من المواطنين والدولة[4].

وهو ما يجعل ثقة الأفراد في النظام القضائي وفي الدولة بشكل عام تتضاءل. ووفقا لمنظمة الشفافية الدولية، يوجد نوعين رئيسين من الفساد يؤثران في الغالب علي الهيئات القضائية هما: التدخل السياسي في العمليات القضائية من جانب الفرعين التنفيذي أو التشريعي للحكومة، والرشوة، فمن خلال التدخل السياسي، يواجه القضاة والعاملين بالمحاكم ضغوطا لإصدار أحكام لصالح جماعات بعينها وفي الغالب تكون جماعات ذات نفوذ، وتجري ممارسة هذه الضغط بإجراءات متنوعة بينها التهديد والترهيب وتقديم الرشاوي للتلاعب بالتعيينات القضائية وممارسة الضغوط أو شروط الخدمة[5]. ويمكن

[1] The Right of equality and non-discrimination, Icelandic Human Rights Centre, Available at the following link: https://bit.ly/34CukvZ
[2] Corruption undermines human rights and the rule of law, Council of Europe, 19 Jan 2021, Available at the following link: https://bit.ly/3gFCK8r
[3] Ibid
[4] Impact of corruption on specific human rights, United Nations Office on Drugs and Crime, Available at the following link: https://bit.ly/33hPaQJ
[5] Independence of judges and lawyers, Para 25, Page 10, Available at the following link: https://undocs.org/en/A/67/305

للالتزام بمبادئ وأحكام المعاهدات الدولية لحقوق الإنســان أن تمثل أداة جيدة للحكومات في مواجهة الفساد أو الحد منه.

2. تقويض مبدأ المساواة وعدم التمييز

المســاواة وعدم التمييز مبدأين يقعا في صــميم حقوق الإنســان ومنصــوص عليهما في المادة الثانية من العهد الدولي للحقوق المدنية والســياســية وفقا للتعليق العام رقم 18 للجنة المعنية بحقوق الإنسـان، فإن التمييز يعني أي اسـتبعاد يسـتند إلي العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة[6]، وعلى هذا الأساس فإن المعاملات التي تنطوي على فساد يكمن بداخلها اسـتبعاد لبعض الأفراد وهو ما يقوض المسـاواة ويفاقم من التمييز، فعلي سـبيل المثال عندما يقبل العاملون في تقديم الخدمات العامة رشوة من شخص معُين فإنهم يفضلونه على باقي الأفراد الذين جاءوا للحصول على هذه الخدمة[7].

في حالات أخري يجعل التمييز على أسـاس الجنسـية أو الأصـل القومي على سـبيل المثال مجموعات معينة على قدر من الضـعف ليكونوا ضـحايا لهذا النوع من الفسـاد. علي سـبيل المثال يُمكن للعاملين في المؤسـسـات الخدمية في بعض الدول انتزاع الأموال من العمال المهاجرين الذين ليس لديهم تصــريح إقامة عن طريق تهديدهم بالترحيل، وهم عاجزين عن تقديم شـكاوى[8]. وبدون آليات حمائية لتلك الفئات الضـعيفة لاسـيما مجتمعات المهاجرين واللاجئين وطالبوا اللجوء فإنهم سيظلون عرضة لهذه الممارسات الفاسدة وهو ما يضيف على كاهلهم أعباء إضـافية تقوض التعافي الذي تنشـده الأمم المتحدة للجميع وضـمان ألا يتخلف أحد عن الركب تحقيقا لأجندة 2030 للتنمية المستدامة.

3. الحق في المشاركة السياسية والعامة

يعد الحق في المشــاركة الســياســية والعامة بمثابة المحفز الأول للديمقراطية وســيادة القانون، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان، ويحظى هذا الحق بتواجد في طيف واسع من الاتفاقيات الدولية لاســيما المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والســياســية، مع ذلك فيمكن لبعض الممارسات القائمة على الفساد أن تقوض هذا الحق، على سبيل المثال عند إجراء الانتخابات الرئاسية أو التشريعية، تطفو ظاهرة " شراء الأصوات" أو التبرعات غير المشروعة للحملات الانتخابية[9]. وهي تتعارض مع الحق في تصويت الناخبين بحرية في هذه الانتخابات[10]. مثال أخر على تأثير الفساد علي الحق في المشاركة السياسية يكمن في رفض

[6] CCPR General Comment No. 18: Non-discrimination, UN Human Rights Committee (HRC), Available at the following link: https://bit.ly/3oLlrHf

[7] Corruption and Human Rights: Making the Connection, International Council on Human Rights Policy, Page 33, Available at the following link: https://bit.ly/3rMPnF4

[8] Ibid, Page 9

[9] الأعمال التحضيرية للمفاوضات الرامية إلى وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ص 15، على الرابط التالي: https://bit.ly/3HL3lg7

[10] دليل دراس: الحق في التصويت، مكتبة حقوق الإنسان جامعة مينيسوتا، على الرابط التالي: https://bit.ly/3sA9m94

المفوضـيات العليا للانتخابات في بعض الدول بعض المرشـحين لمنصـب محدد، نتيجة لرشـوة حصـلوا عليها أو لإنهم واقعون تحت تأثير نفوذ شـخص أخر، يعاهدهم بإنه حال حصـوله على منصـب فإنهم سـيسـتفيدون، ويترتب على ذلك تقويض العملية الانتخابية بأسرها والتشكيك في نزاهتها[11].

4. الحق في الوصول للمعلومات

إن النشر الصحيح للمعلومات يشكل ضرورة مُلحة لوقف دورة الفساد وخلق علاقة متوازنة بين الحكومات وأصـحاب المصـلحة الآخرين بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. حيث تعمد بعض الدول المستشري بها الفساد إلى منع تدفق المعلومات إلى مواطنيها لعرقلة جهود الإصـلاح[12]. والعلاقة طردية بين الفسـاد والحق في الوصـول إلى المعلومات، فغياب الأخيرة يؤد بنا إلى انتشار الفساد داخل المؤسسات والجهاز الإداري لبعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لذلك من الضـروري أن يضـغط المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني على الدول للسـماح بحرية المعلومات ومن شـأن إصـدار قوانين تتعلق بالحق في تداول المعلومات أن يحد من استشراء الفساد داخل المؤسسات التنفيذية وفي أجهزة الإدارة المحلية[13]. وتري مؤسـسـة ماعت ضـرورة في إتاحة المعلومات في ضـوء ما يعرف بالشفافية الاستباقية المتمثلة في إتاحة المعلومات بشكل استباقي على المواقع الخاصة بالمؤسسات الحكومية [14].

5. استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان

يُعد توفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسـان، مسـؤولية الدولة، نظرا للمخاطر الجسـيمة الذي يتعرض لها هؤلاء المدافعون أثناء ممارسـة أعمالهم، وتشـمل هذه المخاطر أعمال الترهيب والتخويف والتهديد بالقتل التي ترقي إلى أحيانا لعمليات قتل خارج نطاق القانون. وفي أغسـطس 2020 قتلت الناشـطة في مجال حقوق الإنسـان ريهام يعقوب من قبل مجهولين في محافظة البصـرة والتي كانت في سـيارتها برفقة زميلتها[15]، بعد أن قادت حملات على مواقع التواصـل الاجتماعي من أجل مكافحة الفسـاد في العراق لاسيما في المؤسسات التنفيذية. وفي سبتمبر 2018 أطلق مجهولون الرصاص الحي على سعاد العلي، وهي ناشطة بارزة في مجال حقوق الإنسان ومؤسسة منظمة الود العالمي

---

[11] Ibid

[12] Amman Centre for Human Rights Studies, Available at the following link: https://bit.ly/3uIEXrO

[13] Ibid

[14] Using the Right to Information as an Anti-Corruption Tool, Transparency International, Page 9, Available at the following link: https://bit.ly/3JsbV3B

[15] اغتيال الناشطة ريهام يعقوب.. أية رسائل للكاظمي وواشنطن؟، DW، 20 أغسطس 2020، على الرابط التالي: https://bit.ly/34y2Wzo

وهي أم لأربعة أطفال في مدينة البصرة بجنوب العراق. وجاء استهداف العلي بعد الدعاوات التي قادتها من أجل القضاء على الفساد في دولة العراق أيضا[16].

وفي شرق أوروبا لم تختلف المسألة عن منطقة الشرق الأوسط، ففي 4 نوفمبر عام 2018 توفت كاترينا هاندزيوك، وهي مدافعة عن حقوق الإنسان وناشطة أوكرانية في مكافحة الفساد بعد الحروق الشديدة التي تعرضت لها عندما تعرض لها رجل مجهول مُلقيا عليها مادة من حامض الكبريتيك، قبل وفاتها اتهمت الأخيرة الشرطة بالمسؤولية عن تدبير الحادث، لكن لم يفتح تحقيق في الواقعة وهو ما ساعد على مكافحة الإفلات من العقاب[17]. وسيستمر استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان مالم تشرع الدول في وضع آليات لمكافحة الفساد ومراقبة نفوذ الموظفين التنفيذيون، والقضاء على جماعات الضغط التي في الغالب ما تتحكم في انتشار الفساد في الخفاء.

ثانياً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

يُعرف الفساد بإنه "لص" التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[18] فهو يؤثر على مجموعة كاملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق في مستوي معيشي لائق، والحق في الوصول إلي أعلي معدل من الصحة البدنية والعقلية، وبدون مكافحة الفساد والحد من انتشاره داخل مؤسسات الدولة، فإنه يساهم في انعدام الأمن الغذائي ويوسع من الدائرة المفرغة للفقراء.

1. الحق في مستوي معيشي لائق

تنص المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحق في 'ما يكفي من الغذاء والملبس والمسكن، وفي التحسين المستمر لظروف المعيشة'، مع ذلك فإن استشراء الفساد يؤد بالتبعية إلي نقص في الغذاء وانعدام الأمن الغذائي لبعض المجتمعات لاسيما الفقيرة أو التي تشهد نزاعات مسلحة، خير مثال علي ذلك هو ما أقره المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء عندما وضع سبع عقبات أساسية تحد من الوصول إلي الغذاء من بينها استشراء الفساد، كما أقر إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي بأن الفساد يساهم بشكل كبير في انعدام الأمن الغذائي[19]. بالإضافة إلى ذلك قد يترتب على اختلاس بعض الأموال المخصصة

---

[16] اغتيال الناشطة العراقية "سعاد العلي". شاهد، 26 سبتمبر 2018، على الرابط التالي: https://bit.ly/3oMVUxz

[17] Murder of Kateryna Handzyuk and corruption in Ukraine, The European Parliament, Available at the following link: https://bit.ly/3oJ3vxc

[18] Corruption is the thief of economic and social development, says UNODC Chief at anti-corruption opening in Panama, Available at the following link: https://bit.ly/34vPX1a

[19] Rome Declaration on World Food Security, https://bit.ly/3swX29w

للحماية او الانفاق الاجتماعي إعاقة الوصـــول لبعض الســـلع، كما يتعرض الحق في الأمن الغذائي للتهديد أيضًـــا عندما تكون المنتجات الغذائية المعروضـــة في الســـوق أكثر رداءة بسبب ممارسات فاسدة للمسؤولين التنفيذيين، على سبيل المثال عندما يتجاهل مسؤول حكومي شـرط الحصـول على ترخيص لتواجد منتج غذائي في السـوق، او يقلص من إجراءات التفتيش على هذه المنتجات مقابل تلقي رشوة.

2. الحق في الصحة

يقوض الانتشـار المترامي للفسـاد في بعض المرافق الصـحية الحق في بلوغ أعلي مسـتوي من الصـحة البدنية والعقلية، ومن أكثر أشـكال الفسـاد شـيوعًا في القطاع الصـحي وفقا للمقرر الخاص المعني بالحق في الصحة، هو تلقي أموال مقابل تعيين موظفين في القطاع الحكومي[20]، كما يعمق الفساد من التمييز في القطاع الصحي عندما يعامل مقدمو الخدمات في مجال الرعاية الصـــحية المرضـــي معاملة مختلفة وفقا لدخل كل فرد، وعلاقاته. وتؤكد التقديرات إن 180 مليار يُهدر سـنويا جراء الفسـاد في مجال الصـحة على الصـعيد الدولي. أغلبها يُهدر في الدول منخفضة الدخل وأقل البلدان نموا. تُلاحظ العلاقة بين الفساد والحق في الصـحة أيضـا عندما يسـمح المسـؤولون التنفيذيون لبعض الشـركات بالقيام بأنشـطة تضـــر بالبيئة وهو ما يؤثر بالتبعية علي الحق في الصـــحة في بعض المناطق. ويســـتلزم مواجهة الفساد في القطاع الصحي الرقابة الدورية على المرافق الصحية واشراك منظمات المجتمع المدني في رصد وتوثيق ممارسات الفساد.

ثالثاً: الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

تُؤكد أجندة 2030 للتنمية المسـتدامة على أهمية مكافحة الفسـاد بجانب مكافحة التدفقات المالية غير المشـــروعة من أجل إقامة مجتمعات ســـليمة وعادلة وشـــاملة للجميع[21] ، كما تُكلف الجرائم المتعلقة بالفساد الدول النامية نحو 1.6 تريليون سنويا وهو ما يؤثر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لاسيما الهدف 16، حيث تقلص هذه الجرائم من جهود الحكومات في توفير الموارد التي تلبي الحاجات الأســاســية للأفراد. وقد تجلت أهمية مكافحة الفســاد على نحو صـــريح في الهدف رقم 16 من اهداف التنمية المســـتدامة، والذي يطلب من الدول "تعزيز المجتمعات الســلمية والشــاملة من أجل التنمية المســتدامة، وتوفير الوصــول إلى العدالة للجميع وبناء مؤســســـات فعالة وخاضـــعة للمســـاءلة وشـــاملة على جميع المستويات"، من خلال الحد من المخاطر غير المشروعة، التدفقات المالية، وتعزيز استرداد

[20] Right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health, Para 13, https://undocs.org/en/A/72/137

[21] رد الإدارة على تقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكافحة الفساد ومعالجة أسبابه، المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ص 1، على الرابط التالي: https://bit.ly/3GPJuLo

وعودة الأصول المسروقة، والحد بشكل كبير من الرشوة والفساد [22]، وقد لاحظت مؤسسة ماعت الأهمية القصوى لمكافحة الفساد داخل الأجهزة القائمة على انفاذ القانون والأجهزة التنفيذية من أجل الوصول إلى غايات الهدف 16 من اهداف التنمية المستدامة، وتشمل جهود كبح جماح الفساد داخل المؤسسات إنشاء وحدات لمكافحة الفساد، ووضع آليات لاستقبال الشكاوى من الممارسات التي تنطوي على فساد[23] .

رابعاً: التحديات الأساسية في مكافحة منع الفساد

- <u>رغبة المؤسسات التنفيذية في السيطرة على باقي المؤسسات</u>

أحد التحديات الرئيسية التي تواجه إعمال سيادة القانون ومكافحة الفساد في بعض الدول الأعضاء هو رغبة السلطة التنفيذية في السيطرة أو إضعاف المؤسسات الأخرى، وخاصة تلك المسؤولة عن مكافحة الفساد، ويرجع ذلك إلى رغبة هذه المؤسسات في عدم الخضوع للمساءلة، كما تأتي هذه السيطرة في إطار التجاذبات السياسية أيضا، في تونس على سبيل المثال أقال رئيس الحكومة السابق هشام المشيشي، رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عماد بوخريص بعدما كشف عن عمليات مالية غير مشروعة تؤثر على الاقتصاد التونسي بحسب زعم بعض التقارير[24] .

- <u>الفساد في الإدارة المحلية</u>

يُمثل الفساد في الإدارة المحلية في الدول المركزية أحد أسباب الفساد، حيث يتقاضى الموظفون في هذه الوحدات المحلية مرتبات وأجور ضعيفة، وهو ما يجعلهم عُرضة لتلقي الرشاوي والهبات من بعض الشخصيات من ذوات النفوذ، ويزيد من الفساد في الوحدات المحلية إجراءات المساءلة المُبهمة والمهام والمسؤوليات غير الواضحة للقيادات الأعلى في الإدارة المحلية[25]. وهو ما يتطلب من الدول إعطاء أولوية لمكافحة الفساد في الوحدات المحلية وإنشاء آليات لرقابة هذه الوحدات تكون متاحة للجمهور العادي.

- <u>عدم تطبيق مبادئ الحُوكمة الرشيدة</u>

ترتبط الحكومة بمكافحة الفساد، وهو ما يجعل بعض مبادئ الحكومة مثل الشفافية والإفصاح والمساءلة هي أيضا مبادئ لمكافحة الفساد[26]، مع ذلك ما برحت الدول غير مُهتمة بتطبيق مبادئ الحُوكمة أما رغبة منها في استمرار الفساد أو لنقص القدرات الفنية التي تؤهلها لذلك، في مصر على سبيل المثال ورغم اصدار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة

[22] Corruption and sustainable development, United Against Corruption, Page 1, Available at the following link: https://bit.ly/3Bf1UnP
[23] Sustainable Development Goal 16, Page 6, Available at the following link: https://bit.ly/33giV4e
[24] إقالة رئيس هيئة مكافحة الفساد في تونس.. تفاصيل، العين الإخبارية، 7 يونيو 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3ulv9On
[25] مكافحة الفساد في مصر: تركيز على إصلاح الإدارة المحلية، ملفتي السياسات العامة، على الرابط التالي:https://bit.ly/3JpnpFb
[26] ما هي الحوكمة الرشيدة ؟، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على الرابط التالي:https://bit.ly/3rMhPH9

الفســـاد، في مرحلتها الاولي في الفترة من 2014 حتي 2018 اعترفت المرحلة الثانية من الاســـتراتيجية في الفترة من 2019 حتي 2022 إن من بين أهم التحديات التي واجهت تطبيق الاســـتراتيجية في المرحلة الاولي هو إرســـاء مبادئ الشـــفافية والنزاهة في الجهاز الإداري للدولة، وذلك لأسـباب من بينها: عدم نشـر بعض الجهات الرقابية تقارير عن نتائج أعمالها، عدم اكتمال إنشاء مواقع إليكترونية لجميع المؤسسات الحكومية[27] .

التوصيات

توصي مؤسسة ماعت بالآتي:

- الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذ بنودها؛
- إصدار استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وخطط عمل تنفيذية لها؛
- إصدار قوانين لحماية الشهود والمبلغين في قضايا الفساد؛
- ضـــرورة ربط جزء من المســـاعدات الإنمائية والإنســـانية بتطبيق قواعد الشـــفافية والحكم الرشـــيد في الدول منخفضـــة الدخل بما لا يؤثر على الفئات الضـــعيفة والأكثر احتياجا؛
- علي الدول الأعضـــاء إشـــراك منظمات المجتمع المدني في جهود مكافحة ومنع الفساد؛
- تعزيز آليات مواجهة الفساد على مستوي الإدارة المحلية

[27] الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2019 -2022، ص 18، على الرابط التالي:https://bit.ly/34VP0i8